

Distr.
GENERAL

A/54/645
2 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٤٢ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٠ للمحكمة الدولية
ليوغوسلافيا السابقة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٣	١٠ - ١	أولا - مقدمة
٥	٧٦ - ١١	ثانيا - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٠٠
٧	١٩ - ١٧	ألف - دوائر المحكمة
٧	٤٤ - ٢٠	باء - مكتب المدعي العام
١٣	٧٦ - ٤٥	جيم - قلم المحكمة
٢١	٧٧	ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

٢٤	النفقات المتوقعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سنة ١٩٩٩	الأول -
٢٦	خرائط تنظيمية تفصيلية	الثاني -
٢٦	المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سنة ٢٠٠٠	ألف -

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢٧	باء - دوائر المحكمة، سنة ٢٠٠٠
٢٨	جيم - الدعم المقدم إلى دوائر المحكمة، سنة ٢٠٠٠
٢٩	دال - مكتب المدعي العام، سنة ٢٠٠٠
٣٠	هاء - مكتب المدعي العام: موجز الوظائف، سنة ٢٠٠٠
٣١	واو - مكتب المدعي العام: المكتب المباشر للمدعي العام، سنة ٢٠٠٠ ...
٣٢	زاي - مكتب المدعي العام: شعبة الإدعاء، سنة ٢٠٠٠
٣٣	حاء - مكتب المدعي العام: شعبة التحقيقات، سنة ٢٠٠٠
٣٤	طاء - مكتب المدعي العام: قسم المعلومات والأدلة، سنة ٢٠٠٠
٣٥	ياء - قلم المحكمة: الوظائف حسب المكتب، سنة ٢٠٠٠
٣٦	كاف - قلم المحكمة: مكتب رئيس قلم المحكمة، خدمات شؤون الإعلام، سنة ٢٠٠٠
٣٧	لام - قلم المحكمة: شعبة خدمات الدعم القضائي، سنة ٢٠٠٠
٣٨	ميم - قلم المحكمة: شعبة الشؤون القانونية، سنة ٢٠٠٠
٣٩	نون - قلم المحكمة: مكتب كبير الموظفين الإداريين، سنة ٢٠٠٠
٤٠	سين - قلم المحكمة: الخدمات الإدارية، سنة ٢٠٠٠
٤١	الثالث - إحصاء للوظائف المأذون بها للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حسب المكتب وفئة الوظيفة والدرجة

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة لتقرير الأمين العام عن الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٠ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/54/518). وكان معروضا على اللجنة تقرير أداء الميزانية السنوي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (A/54/395)، وتقرير الأمين العام عن شروط الخدمة لقضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/C.5/54/30). وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في هذه التقارير، اجتمعت مع كل من المدعي العام للمحكمة ورئيس قلمها، ومع ممثلي الأمين العام الذين قدموا للجنة معلومات إضافية. وترد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأمين العام المتعلق بشروط خدمة القضاة في تقرير اللجنة بشأن المحكمة الجنائية لرواندا (A/54/646).

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه تعين عليها أن تنظر في تقرير الأمين العام بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا في ظل ضغوط زمنية شديدة، وأنها عملت في ظل هذه التقييدات لعدة سنين. وتؤكد اللجنة على أهمية الحصول على تقديرات الميزانية هذه في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر من العام الذي سينظر فيه في تلك التقديرات.

٣ - وكان على اللجنة الاستشارية أن تنظر في التقديرات دون الاستفادة من النتائج التي توصل إليها تقرير فريق الخبراء المعني بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/54/634) الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. فقد أحال الأمين العام هذا التقرير إلى رئيس اللجنة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وفي رأي اللجنة أنه ينبغي تقديم هذا التقرير إلى المحكمتين الدوليتين. وعلى المحكمتين أن توضحا ما هي التوصيات الجاري تنفيذها أو التي سيجري تنفيذها أو التي لا يمكن تنفيذها. وستعود اللجنة إلى النظر في هذه المسألة استنادا إلى هذه الإيضاحات في الجزء الأول من دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين.

٤ - وكانت الجمعية العامة قد قررت، في الفقرة ٢٣ من قرارها ٢١٢/٥٣، تنقيح مستوى الاعتماد المتعلق بعام ١٩٩٨ المرصود للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا ليصبح إجماليه الكلي ٥٠٠ ٣١٤ ٦٨ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٤١ ٦١ دولار)، بما يعكس إعادة توزيع الموارد استنادا إلى توقعات الإنفاق في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. وقد بلغت النفقات في عام ١٩٩٨ ما إجماليه ٨٠٠ ٥٧٣ ٦٥ دولار (صافيه ٣٠٠ ٣٦٣ ٥٩ دولار)، بما نشأ عنه رصيد غير مرتبط به يبلغ إجماليه ٧٠٠ ٧٤٠ ٢ دولار (صافيه ١٠٠ ٥٧٨ ٢ دولار)، أو قرابة ٤ في المائة من الاعتماد المنقح لعام ١٩٩٨ (انظر A/54/395، الفقرات ٧-٥). ويرد في تقرير الأداء شرح للفروق بين الاعتماد المنقح لعام ١٩٩٨ والنفقات المتكبدة (المرجع نفسه، الفقرات ٧-١٩). ويعزى النقصان في الإنفاق، أساسا، إلى الوفورات المحققة في الاستعانة بالمساعدة

المؤقتة العامة، وأتعاب محامي الدفاع، واللوازم والمواد، والمعدات السمعية - البصرية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تدفع المبالغ غير المستخدمة للدول الأعضاء بالشكل الذي تراه الجمعية العامة ملائماً. ويورد مرفق تقرير الأداء مقارنة بين مؤشرات عبء العمل المتوقع لعام ١٩٩٨، في آب/أغسطس ١٩٩٨، ومؤشرات عبء العمل الفعلي للأنشطة المنفذة في عام ١٩٩٨. وتوصي اللجنة بأن تبين تقارير الأداء التي ستقدم في المستقبل، بصورة واضحة، العدد الفعلي للموظفين القائمين بالعمل، حسب فئة الموظفين، مقارنة بالمالك المأذون به للفترة ذات الصلة.

٥ - وقررت الجمعية العامة أيضاً، في قرارها ٢١٢/٥٣، أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مبلغاً كلياً إجماليه ٦٠٠ ٤٣٧ ١٠٣ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٠٣ ٩٤ دولار) لعام ١٩٩٩. وقدمت إلى اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، توقعات الإنفاق لعام ١٩٩٩، البالغة ٦٠٠ ٨٩٠ ٨٥ دولار، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (استناداً إلى بيانات الإنفاق المتوفرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، بما يعكس رصيماً غير مرتبط به قدره ٢٠٠ ٢١٣ ٨ دولار، أو ٨,٧ في المائة من الاعتماد المخصص لعام ١٩٩٩ (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). وقدمت إلى اللجنة أيضاً إيضاحات تفصيلية بشأن الفروق الهامة بين النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات المتوقعة.

٦ - ويورد المرفق السادس من تقرير التمويل (A/54/518) حالة التبرعات التي تم تحصيلها، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، لصندوق التبرعات المنشأ للمحكمة. وتلقت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها ما استجد من معلومات. فحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كان قد ورد مبلغ ٣٢٠ ٠٠٤ ٢٩ دولار للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩، بما في ذلك مبلغ ٧٩٢ ٨٤٤ ٥ دولار المخصص لعمليات استخراج الجثث. وبلغت نفقات الصندوق الاستثماري للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ ما مجموعه ٥٧٦ ٢٢٣ ١٨ دولار، بما في ذلك مبلغ ٣٩٨ ٤٤٨ ٦ دولار الذي أنفق على استخراج الجثث منذ عام ١٩٩٧. وفيما قبل عام ١٩٩٧، لم تسجل النفقات المتعلقة باستخراج الجثث بصورة مستقلة.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن شكل عرض الميزانية لعام ٢٠٠٠ أخذ في الاعتبار عدداً من التوصيات السابقة للجنة، والتي يرد موجز لها في المرفق السابع للتقرير. ويتضمن المرفق السابع أيضاً إجراءات المتابعة التي تم اتخاذها لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ذات الصلة. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تدرج أيضاً في المستقبل، حسب الاقتضاء، الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. بيد أنه فيما يتعلق بمؤشرات عبء العمل، ترى اللجنة أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحسين طريقة عرضها. وفي عدة حالات، لم تدرج في التقرير البيانات المتعلقة بالأداء رغم بيانها في الفقرات السردية للتقرير، وفي حالات أخرى لا تكون متسقة مع البنود المدرجة في مؤشرات عبء العمل المبينة في المرفق الخامس (وعلى سبيل المثال، فإن البيانات المتعلقة بعبء عمل الدوائر للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، على النحو المبين في الفقرة ١٨ من التقرير، لا تظهر في المرفق الخامس، كما أن عدد التحقيقات المذكورة في الفقرة ٣١ يختلف عن العدد المدرج في المرفق الخامس).

٨ - وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن هناك حاجة إلى ربط المؤشرات بالاحتياجات من الموارد. ذلك أن مجرد عرض بيانات عبء العمل، وبخاصة فيما يتعلق بكل فترة زمنية قصيرة، لن يكون في حد ذاته مفيداً بدرجة كبيرة للجنة أو الجمعية العامة في تحديد الاحتياجات من الموارد. ويلزم تحليل المؤشرات، وعرض نتيجة هذا التحليل كأساس لدعم الموارد المطلوبة في تقديرات الميزانية. وترى اللجنة أن هذا النهج سيعطي للمؤشرات أهمية أكثر مما لها الآن. وفي بعض الحالات، طلبت زيادات في الموارد مع أن المؤشرات لا تبين أي زيادات ملحوظة في عبء العمل أو أنها تبين نقصاً فيه في بعض الحالات (على سبيل المثال، بيانات عبء العمل المتعلقة بقسم الضحايا والشهود، وقسم الأمن والسلامة).

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بأن هناك الآن ٩١ من الأشخاص الذين صدرت ضدهم قرارات اتهام، و ٣١ من المتهمين قيد الاحتجاز، وشخص واحد يقوم بتنفيذ الحكم الصادر عليه.

١٠ - ودخل عدد من البلدان (هي إيطاليا، والسويد، وفنلندا، والنرويج، والنمسا) في اتفاقات مع المحكمة لغرض إنفاذ الأحكام. وبالإضافة إلى ذلك، زودت اللجنة الاستشارية بتحليل تفصيلي لقرارات الاتهام، وأوامر القبض، والمحتجزين، وهي أيضاً متوفرة في شكل صحيفة وقائع على صفحة المحكمة على الإنترنت. ولاحظت اللجنة أنه منذ بداية إنشاء المحكمة، بتت الدوائر الابتدائية في خمسة قضايا أسفرت عن ثمانية أحكام، ولا تزال هناك قضية واحدة لم يبت فيها، وقضيتان قيد النظر. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأن مجموع إنفاق المحكمة للفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨، إلى جانب الإنفاق المتوقع لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بلغ قرابة ٢٥١ مليون دولار.

ثانياً - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٠٠

١١ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠٠٠ في إطار تقديرات الميزانية ما إجماليه ٩٠٠ ٦٧٠ ١١٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٢٥١ ١٠٠ دولار)، بما يعكس زيادة في الموارد صافيتها ٣٠٠ ١٤٧ ٦ دولار، أو زيادة بنسبة ٦,٥ في المائة على اعتماد عام ١٩٩٩ البالغ صافيه ٨٠٠ ١٠٣ ٩٤ دولار (A/54/518، الجدول ١). وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠٠٠ بما مجموعه ١٠٠ ٨٠١ ٥ دولار، بالمقارنة مع تقديرات عام ١٩٩٩ البالغة ٣ ٩٠٥ ٠٠٠ دولار (المرجع نفسه، الجدول ٢). وإذا ما أخذت في الاعتبار المبالغ المقدرة غير المرتبط بها لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، المشار إليها في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه، فإنه يقترح، في المرفق التاسع من تقرير التمويل، أن يقسم مبلغ إجماليه ٢٠٠ ٧٣٠ ٩٩ دولار (صافيه ٠٠٠ ٤٧٣ ٨٩ دولار) على الدول الأعضاء عن عام ٢٠٠٠.

١٢ - وتطلب اللجنة الاستشارية أن تظهر جداول الموارد العامة، في المستقبل، مجموع الإيرادات المتنوعة، بما في ذلك إيرادات الفوائد التي يمكن أن تتوفر للصندوق الخاص للمحكمة، وتقديم الإيضاحات المقابلة في سرد التقرير.

١٣ - وكما أشير إليه في الفقرتين ١٠ و ٣٩ (ب) من تقرير الميزانية، فإن الزيادة المقترحة البالغة ٣٠٠ ١٤٧ ٦ دولار تعزى أساساً إلى الزيادة في الاحتياجات المطلوبة للمساعدة المؤقتة العامة في مكتب المدعي العام، والتي تشمل تحويل مشروع استخراجه الجثث في البوسنة والهرسك (٢٠٠ ٢٠٤ ١ دولار) وفي كوسوفو (٠٠٠ ٧٧٠ ١ دولار) من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية المقدرة، وإلى زيادة نطاق ومستوى أنشطة التحقيقات المتصلة بكوسوفو، وتجهيز الوثائق التي تم ضبطها في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو بموجب أوامر التفتيش (٦٠٠ ١٢٨ ١ دولار)، وتوفير محللين مؤقتين لفريق التحليلات العسكرية وفريق بحوث القيادة (٠٠٠ ٦٧٦ دولار).

١٤ - ويتألف ملاك الوظائف المقترح لعام ٢٠٠٠ وظائف ممولة من الميزانية المقدرة يبلغ عددها ٨٨٢ وظيفة (لا تشمل ١٤ قاضياً) و ١٤ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، مما يعكس زيادة قدرها ٩٨ وظيفة من الميزانية المقدرة (٤٦ من الفئة الفنية و ٥٢ من فئة الخدمات العامة) و ١٤ من الوظائف التي أعيد تصنيفها. وزودت اللجنة الاستشارية بهياكل تنظيمية تفصيلية لكل جهاز من أجهزة المحكمة، تحدد الوظائف الجديدة المقترحة والوظائف المعاد تصنيفها وإعادة توزيع الموظفين بالنسبة لعام ٢٠٠٠ (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

١٥ - وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، مطلوب ٤١ وظيفة إضافية، (٢٥ من الفئة الفنية و ١٦ من فئة الخدمات العامة) لمكتب المدعي العام، و ٥٧ وظيفة إضافية (٢١ من الفئة الفنية و ٢٣ من فئة الخدمات العامة و ١٣ لدائرة الأمن) لقلم المحكمة. ويقترح إعادة تصنيف ١٠ وظائف لمكتب المدعي العام وأربع وظائف لقلم المحكمة. وحسبما تجري مناقشته أدناه، توصي اللجنة الاستشارية، بالنسبة لعام ٢٠٠٠، بالموافقة على ٦٤ وظيفة إضافية (٢٤ وظيفة لمكتب المدعي العام و ٤٠ وظيفة لقلم المحكمة). وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على ١٧ وظيفة إضافية لمكتب المدعي العام و ١٧ وظيفة إضافية لقلم المحكمة في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، توصي اللجنة بقبول إعادة تصنيف ٦ وظائف في مكتب المدعي العام و ٣ وظائف في قلم المحكمة.

١٦ - ويبين المرفق الأول لوثيقة التمويل (A/54/518) افتراضات الميزانية المستخدمة لوضع التقديرات لعام ٢٠٠٠، وفيما يتعلق بنسب معدلات الشغور، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تستخدم نسبة قدرها ٦٠ في المائة للفئة الفنية و ٥٠ في المائة لفئة الخدمات العامة للوظائف الجديدة المقترحة. أما الوظائف القائمة فتستخدم لها نسبة ١٠ في المائة للفئة الفنية و ٥ في المائة لفئة الخدمات العامة. وفيما يتعلق بعملية التوظيف، يبين المرفق السابع للتقرير أن المحكمة حوّلت سلطة تصنيف الوظائف حتى الرتبة ف - ٤ في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مما أدى إلى اقتضاب دورات التوظيف بحوالي ثلاثة أشهر. وكانت معدلات الشغور بالنسبة للوظائف الجديدة والقائمة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر تشكل مجتمعة ١١,٥ في المائة و ٨,٦ في المائة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة، على التوالي. وتوافق اللجنة على الرأي القائل بأن افتراضات الميزانية المستخدمة لمقترحات ميزانية عام ٢٠٠٠ معقولة فيما يتعلق بمعدلات الشغور الفعلية في سنة ١٩٩٩.

ألف - دوائر المحكمة

١٧ - يبين الجدول ٤ من وثيقة التمويل أن الاحتياجات من الموارد اللازمة في عام ٢٠٠٠ للدوائر تصل إلى ٧٠٠ ٦٦٤ ٢ دولار، بالمقارنة بمبلغ ٤٠٠ ٦٠١ ٢ دولار لعام ١٩٩٩. وتشمل الاحتياجات تحت بند دوائر المحكمة مبلغ ٥٠٠ ٥٨٤ ٢ دولار لمرتبات وبدلات القضاة، والاعتمادات التي لا تمثل تغييراً عن المستوى السابق وقدرها ١٥ ٠٠٠ دولار لخدمات الاستشاريين والخبراء، و ٢٠٠ ٦٥ دولار لسفر رئيس وقضاة المحكمة (انظر A/54/518، الفقرتان ٢٥ و ٢٦). وتعكس الزيادة في الاحتياجات البالغة ٢٠٠ ٦٣ دولار الزيادة الحاصلة في معاشات القضاة التي يعوضها جزئياً انخفاض في بند التكاليف العامة للقضاة (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ٢٣ و ٢٤). وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، كما كان عليه الحال في عام ١٩٩٩، يرد الدعم القانوني والدعم المتعلق بخدمات الأمانة ضمن إطار الاعتمادات المخصصة في الميزانية لقسم الدعم القانوني للدوائر التابع لقلم المحكمة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٢).

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الدوائر تعتزم، بالنسبة لعام ٢٠٠٠، الحد بدرجة ملحوظة من الفترة الزمنية التي يقضيها المحتجزون في انتظار المحاكمة، وأثناء المحاكمة وأثناء عملية الاستئناف (انظر المرجع نفسه، الفقرتان ١٤ و ٢٠). وقد حدثت زيادة ملحوظة في فترة احتجاز المتهمين في وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة خلافاً لما ينص عليه النظام الأساسي بضرورة حصول الأشخاص المحتجزين على محاكمة عاجلة. وخلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تضاعف عدد القضايا المعروضة على دوائر المحكمة، وبلغ عدد الأفراد المقدمين للمحاكمة ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه تقريباً (أي من ٧ قضايا تشمل ١٠ متهمين في عام ١٩٩٧ إلى ١٤ قضية لم يبت فيها تشمل ٢٩ متهماً) (انظر المرجع نفسه، الفقرة ١٨). وزودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بإيضاحات تفصيلية للتحسينات الإجرائية التي نفذت لتعجيل المحاكمات والاستئنافات وتحسين إدارة القضايا، دون الإخلال بمبادئ الإجراءات القانونية المتبعة والعدالة.

١٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن مجرد زيادة موارد الدوائر قد لا تؤدي إلى تخفيف حدة المشاكل المذكورة أعلاه بدرجة كبيرة. وينبغي اتخاذ مزيد من الخطوات القضائية في هذا الشأن.

باء - مكتب المدعي العام

٢٠ - تبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة في عام ٢٠٠٠ لمكتب المدعي العام مبلغاً إجماليه ٣٠٠ ٧٦٦ ٣٦ دولار (صافيه ٧٠٠ ٧٩١ ٣١ دولار بعد احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، مما يعكس زيادة إجماليها ٦٠٠ ٤٦٨ ٥ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٥٦ ٤ دولار) عن الاعتماد المتعلق بعام ١٩٩٩ البالغ إجماليه ٧٠٠ ٢٩٧ ٣١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٨٣٥ ٢٦ دولار). وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن مبلغ ٣ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار سيكون متاحاً ضمن الموارد الخارجة عن الميزانية، بالمقارنة بالتقديرات لعام ١٩٩٩ البالغة ٢ ٩٢٠ ٠٠٠ دولار (انظر المرجع نفسه، الجدول ٥).

٢١ - وبالنسبة لمكتب المدعي العام، تشمل احتياجات ملاك الوظائف لعام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٣٨٧ وظيفة (٢٤٧ من الفئة الفنية و ١٤٠ من فئة الخدمات العامة)، تنطوي على زيادة قدرها ٤١ وظيفة جديدة (٢٥ من الفئة الفنية و ١٦ من فئة الخدمات العامة)، في مقابل ٣٤٦ وظيفة في عام ١٩٩٩ (انظر المرجع نفسه، الجدول ٦). ومن بين الوظائف الـ ٤١ الجديدة المقترحة لعام ٢٠٠٠، تتعلق ٢٩ وظيفة بالتحقيقات في كوسوفو (انظر الفقرات ٢٤ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ أدناه)، و ١٢ وظيفة للاستئنافات وغير ذلك من أشكال الزيادة في عبء العمل (انظر الفقرات ٢٣ و ٢٤ و ٣٢ أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظائف المقترحة لمكتب المدعي العام، بالنسبة لعام ٢٠٠٠، كما كان الحال في عام ١٩٩٩، تتضمن، وفقا لأحكام الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٥٣/٢١٢، خمس وظائف من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في لاهاي كانت قد مولت في عام ١٩٩٨ من ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢٢ - ويتضمن الاقتراح الخاص بملاك وظائف مكتب المدعي العام أيضا إعادة تصنيف ١٠ وظائف: ٣ وظائف مستشار قانوني من الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة لموظف قانوني من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ و ٣ وظائف استخبارات عسكرية من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ و ٣ وظائف محليين للاستخبارات الجنائية من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٣٨ والمرفق الثاني، الفقرات ١٧ و ٢٢ و ٣٢ و ٣٣).

٢٣ - ويقترح أن تنشأ وحدة للاستئناف في عام ٢٠٠٠ في مكتب المدعي العام. وستضم هذه الوحدة الجديدة محامي الاستئناف من الرتبة ف - ٥ (أحدهما من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآخر من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)، والموظفين القانونيين من الرتبتي ف - ٤ و ف - ٣ (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) ومقرهما في لاهاي. ويقترح إنشاء وظيفتي موظف قانوني جديدين (واحدة من الرتبة ف - ٤ وواحدة من الرتبة ف - ٣) لمساعدة محامي الاستئناف في قضايا الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٩ والمرفق الثاني، الفقرات ١ إلى ٧). ولا يوجد اعتراض من جانب اللجنة الاستشارية على هذه المقترحات.

٢٤ - ويقترح أيضا إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف - ٢ لرئيس وحدة دعم المحاكمات ووظيفتين جديدين لموظف قانوني من الرتبة ف - ٣ في وحدة المستشارين القانونيين لفرقة التحقيق (لعبء العمل الإضافي المتصل بكوسوفو)، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون البحوث في قسم المشورة القانونية، وسبع وظائف من فئة الخدمات العامة لموظفي النظم الحاسوبية والسجلات في قسم المعلومات والأدلة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات ١٢ و ١٦ و ٢١ و ٥٠-٥٤ و ٦٠ و ٦١).

٢٥ - واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بالحاجة إلى وظيفتين من الرتبة ف - ٢ لرئيس وحدة دعم المحاكمات. وترى اللجنة أن المهمة المبينة في تقرير التمويل (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٩٢ ينبغي أن تسند إلى أحد الموظفين في الوحدة. وتوصي اللجنة أيضا بعدم الموافقة على الطلب الخاص بوظيفتين إضافيتين من الرتبة ف - ٣ لموظفين قانونيين لوحدة المستشارين القانونيين لفرقة

التحقيق في المقرر (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ١٦)؛ فلدى الوحدة بالفعل ١٤ مستشاراً قانونياً (١٣ من الرتبة ف - ٤ وواحد من الرتبة ف - ٣)، وينبغي أن يقوموا بتقديم الدعم اللازم في المقرر لأنشطة التحقيق، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بكوسوفو.

٢٦ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف ثلاث وظائف لمستشارين قانونيين من الرتبة ف - ٤ إلى مستشارين قانونيين أقدم من الرتبة ف - ٥ (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ١٧)، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح يقوم على أساس الافتراض بأن شخصاً واحداً، هو رئيس شعبة الادعاء، لا يمكنه أن يشرف على ٣٠ موظفاً إلى جانب موظفين في أقسام أخرى. وترى اللجنة أن هذه الحجة غير مقنعة، ولذا فإنها توصي بعدم الموافقة على اقتراح إعادة تصنيف الوظائف.

٢٧ - ومطلوب وظيفة واحدة جديدة في فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون البحوث في قسم المشورة القانونية (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٢١). ويتألف القسم من تسع وظائف من الفئة الفنية (واحدة من الرتبة ف - ٥، و ٣ من الرتبة ف - ٤، و ٥ من الرتبة ف - ٣)، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. ومن شأن الوظيفة الجديدة أن تعزز مَعيّنات إجراء البحوث وغيرها من المساعدة شبه القانونية المقدمة إلى القسم. وترى اللجنة الاستشارية أنه من شأن استخدام الموظفين الفنيين في القسم للتكنولوجيات الجديدة أن يتيح للقسم العمل بالدعم المتوفر له حالياً. وتوصي اللجنة أن يجري الاضطلاع بالمهام المطلوبة من خلال عمليات إعادة توزيع للموظفين.

٢٨ - ويبدو أن إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمستشار قانوني من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ في قسم المشورة القانونية (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٢٢) تستند أساساً إلى مستوى الأشخاص المستهدفين بالتحقيق. ولذا، فإن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بهذه الحجة، وتوصي بعدم إجراء عملية إعادة التصنيف المقترحة.

٢٩ - وكما هو مبين في تقرير التمويل، قرر المدعي العام أن تنفيذ ولاية المحكمة يقتضي إنجاز ٣٦ تحقيقاً (المرجع نفسه، الفقرة ٣١). وتشمل هذه التحقيقات الستة والثلاثون ١٥٠ من المشتبه فيهم أو المتهمين، بهدف توجيه التهم الجنائية إليهم بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وفي وقت عقد جلسات الاستماع مع اللجنة الاستشارية، تم الشروع في ١٩ من هذه التحقيقات.

٣٠ - وبغية تلبية احتياجات التحقيقات في كوسوفو في عام ٢٠٠٠، تقترح المحكمة إنشاء فريق إضافي لكوسوفو في شعبة التحقيقات التابعة لمكتب المدعي العام، ومن ثم سيبلغ العدد الإجمالي لأفرقة التحقيقات ١١ فريقاً، يخصص منهم فريقان لكوسوفو (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير). ويقترح إنشاء وظيفة جديدة واحدة لقائد تحقيقات في الرتبة ف - ٥ لفريقي كوسوفو، ووظيفة واحدة في الرتبة ف - ٤، وخمس وظائف في الرتبة ف - ٣، وست وظائف في الرتبة ف - ٢ لمحققين في فريقي كوسوفو (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرتان ٢٦ و ٤١).

٣١ - وللأسباب الوارد ذكرها في التقرير المتعلق بالتمويل (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٢٦)، توافق اللجنة الاستشارية على الاقتراح بإنشاء وظيفة واحدة جديدة في الرتبة ف - ٥ لقائد تحقيقات في كوسوفو. كما تتفق اللجنة مع الاقتراح بتعزيز فريق التحقيقات الحالي في كوسوفو بالموافقة على إضافة ثلاث وظائف لمحققين في الرتبة ف - ٢. وتلاحظ اللجنة أن جزءاً من فريق كوسوفو الثاني سيكون مقره في لاهاي، أما البقية فستنشر في مكتب بريشتينا. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى تقريرها بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨ واحتياجات المحكمة المقترحة لعام ١٩٩٩ (A/53/651)، الفقرات ٢١ و ٤٠ و ٤١). وبالنظر إلى المرونة الملازمة لاستخدام موارد التحقيقات، تعتقد اللجنة أنه يمكن القيام بأعمال تحقيقات إضافية في كوسوفو عن طريق إعادة توزيع الموظفين من الأفرقة العشرة الحالية التابعة لشعبة التحقيقات (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير). ولذا توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة واحدة في الرتبة ف - ٤، وخمس وظائف في الرتبة ف - ٣، وثلاث وظائف في الرتبة ف - ٢.

٣٢ - وتشمل الوظائف الأخرى المقترح إنشاؤها في شعبة التحقيقات في عام ٢٠٠٠ وظيفة جديدة واحدة في الرتبة ف - ٣ لموظف ديموغرافي في فريق الأبحاث المتعلقة بالقيادة، ووظيفتين جديدتين في الرتبة ف - ٣ لموظف قانوني ولمحقق في وحدة استخبارات الهاربين والمصادر الحساسة، و ١٠ وظائف جديدة للمكتبيين الميدانيين المقترحين في بريشتينا وسكوبيا (٢ من الرتبة ف - ٤، و ٢ من الرتبة ف - ٢ و ٦ من فئة الخدمات العامة) (انظر A/54/518، المرفق الثاني، الفقرات ٢٩ و ٣٦ و ٤٦ و ٤٧). وباستثناء وظيفة واحدة لمحقق في الرتبة ف - ٣، توافق اللجنة الاستشارية على الاقتراح الوارد أعلاه.

٣٣ - ونظراً إلى الأسباب المذكورة في التقرير المتعلق بالتمويل (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرتان ٣٢ و ٣٣)، توافق اللجنة الاستشارية أيضاً على إعادة التصنيف المقترح لست وظائف من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ لمحلي استخبارات عسكريين ومحلي استخبارات جنائية.

٣٤ - ويقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين من فئة الخدمات العامة في مجموعة الدعم الإداري نظراً لإضافة فريق ثانٍ لكوسوفو: واحدة لمساعد تحقيقات والأخرى لمساعد لغات (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٤٤). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه سيعاد نقل وظيفة سكرتير من شعبة الادعاء من أجل تقديم دعم إضافي لقائد التحقيقات. وتوصي اللجنة بالموافقة على إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لمساعد لغات. غير أن اللجنة ليست مقتنعة بالحاجة إلى إنشاء وظيفة إضافية لمساعد تحقيقات.

٣٥ - ومطلوب خمس وظائف في فئة الخدمات العامة لتقديم الخدمات في مجال تنسيق الترجمة التحريرية وعملية المسح الإلكتروني وإدارة السجلات في وحدة الأدلة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات ٥٠ إلى ٥٤). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك ما يقرب من ١ ٠٠٠ طلب ترجمة تقدم في الشهر سيتولى أمرها منسق شؤون الترجمة التحريرية، ويقدر أن عدد الصفحات التي سيتعين ترجمتها في عام ٢٠٠٠ سيكون ٨٠ ٠٠٠ صفحة تقريباً (انظر المرجع نفسه، المرفق الخامس). وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن عدد الصفحات المتراكمة التي تحتاج إلى تجهيز في وحدة الأدلة يبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ صفحة. ونظراً إلى

الأسباب الواردة في التقرير، توافق اللجنة على طلب خمس وظائف من فئة الخدمات العامة: وظيف واحد لمنسق ترجمة تحريرية، ووظيفتان لمساعدتي النظم الحاسوبية، ووظيفتان لكاتبتي سجلات.

٣٦ - وثمة طلب لإنشاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة للدعم الحاسوبي (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرتان ٦٠ و ٦١). وأحد الأسباب المقدمة لطلب إنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة لكاتب نظم معلومات حاسوبية (دعم البرامجيات) هو توقع أن تؤدي النظم الحاسوبية الإضافية التي تتولى وحدة تطوير النظم استحداثها خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى زيادة عبء الطلبات الملقى على كاهل الموظفين الحاليين. ويقترح إضافة وظيفتين إلى المجموعة الحالية المؤلفة من تسعة من كتبة نظم المعلومات الحاسوبية (كتبة المعالجة المتكاملة). وفي رأي اللجنة الاستشارية أنه ليس هناك تفسير يوضح كيف أن الزيادة في التحقيقات استتبعها زيادة في عبء العمل على كتبة نظم المعلومات الحاسوبية التسعة، مما استلزم طلب تعيين كاتبين إضافيين. وبناء عليه، لا توصي اللجنة بالموافقة على الطلب.

٣٧ - يصل المبلغ المخصص تحت بند التكاليف الأخرى للموظفين لمكتب المدعي العام في سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٠٠ ٨٦٨ ٤ دولار وهو يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٣٠٥١ دولار أو نسبة ١٦٨ في المائة، مقارنة بمبلغ ٨١٧ ٠٠٠ دولار المعتمد لعام ١٩٩٩. وهو يشمل مبلغ ٩٠ ٠٠٠ دولار لتغطية احتياجات العمل الإضافي لموظفي فئة الخدمات العامة ومبلغ ٨٠٠ ٧٧٨ ٤ دولار للمساعدة المؤقتة العامة. وهذا المبلغ الأخير مخصص لتغطية تكلفة فهرسة الوثائق المضبوطة بموجب أذون التفيتش (٦٠٠ ١٢٨ ١ دولار) والمحللين المؤقتين لفريق التحليل العسكري وفريق الأبحاث المتعلق بالقيادة بشعبة التحقيقات (٦٧٦ ٠٠٠ دولار)، وعمليات استخراج الجثث (٢٠٠ ٩٧٤ ٢ دولار). والمبلغ المخصص لعمليات استخراج الجثث يشمل الاحتياجات المتعلقة بمشروع استخراج الجثث في البوسنة والهرسك (٢٠٠ ٢٠٤ ١ دولار) وفي كوسوفو (٧٧٠ ٠٠٠ ١ دولار) (انظر A/54/518، الفقرة ٣٩). وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بال مناقشة الواردة في الفقرات أدناه، بالموافقة على طلب الموارد اللازمة تحت بند التكاليف الأخرى للموظفين.

٣٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن مشروع استخراج الجثث كان يتلقى الدعم في السابق من التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للمحكمة. غير أنه أصبح من المتعذر أكثر خلال السنوات الثلاث الماضية، جمع الأموال اللازمة من التبرعات. وفي عام ١٩٩٩، تلقى مكتب المدعي العام تبرعات معقودة بمبلغ ٧٦٠ ٠٠٠ ٣ دولار لمشروع استخراج الجثث في البوسنة والهرسك، ولكن حدثت تأخيرات مطولة في استلام التبرعات. وقرر المدعي العام، استنادا إلى الخبرة المكتسبة أن المشروع قدم أدلة حاسمة في عدد من الحالات ولا ينبغي أن يتعرض للتهديد بسبب عدم التأكد من موارد التمويل الخارجية عن الميزانية. ولذلك يقترح أن تدرج في عام ٢٠٠٠ في الميزانية المقررة تكاليف مشروع استخراج الجثث في البوسنة والهرسك وتكاليف مواصلة أعمال الطب الشرعي التي بدأت في كوسوفو في عام ١٩٩٩.

٣٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه من المعتمد تمديد أجل المشروع في البوسنة والهرسك لمدة سبعة أشهر في عام ٢٠٠٠ بسبب العوامل الجوية. وستتم العمليات الميدانية لاستخراج الجثث في حوالي تسعة مواقع. ومن المتوقع، استناداً إلى الخبرة السابقة، أن تستخرج ١٠٠ جثة تقريباً. وستقام مشرحة للجثث في فيسوكو. ومعظم المواقع ستكون حول منطقة بريغيدور في شمال غربي البوسنة وهي متصلة بإصدار قرارات اتهام عامة.

٤٠ - وفي ما يتعلق بمشروع كوسوفو، اكتملت في عام ١٩٩٩ أعمال الطب الشرعي في ١٢٠ موقعا في كوسوفو، وتم تحديد ٣٤٠ موقعا إضافيا (انظر A/54/518، الفقرة ٦). ويشار في التقرير المتعلق بالتمويل (المرجع نفسه، الفقرة ٣٩ (ب) ٣٠) إلى أنه سيجري في عام ٢٠٠٠ فحص تفصيلي لعدد مختار من المقابر الجماعية التي تم الكشف عنها في سنة ١٩٩٩ من قبل فريقين متخصصين في استخراج الجثث يتألفان من ٦٦ فردا. وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه من المتوقع أنه يجري كل من الفريقين عمليات استخراج الجثث في ٣٠ موقعا تقريباً.

٤١ - ووقت عقد جلسات استماع اللجنة الاستشارية، كان قد تم تحديد ٣٦٠ موقعا تقريباً من مواقع ارتكاب الجرائم التي كانت بحاجة إلى أعمال تحقيق من قبل الطب الشرعي. ومع إبلاغ مكتب المدعي العام بمزيد من المواقع، يفترض أنه سيتم بحلول عام ٢٠٠٠ تحديد ٦٠ موقعا إضافيا. وأبلغت اللجنة أن التكلفة الإضافية المسقطه لهذه العملية في كوسوفو، إذا ما نفذت بالكامل، سوف تبلغ ٧٠٠ ٥٨٨ ١٥ دولار تقريباً، على النحو التالي:

(بالدولار)	التكاليف الأخرى للموظفين
٦ ٤٧٣ ٣٠٠	السفر
١ ٣٩٢ ٤٠٠	مصروفات التشغيل العامة
٢ ٠٣٠ ٧٠٠	المعدات
٥ ٣٦٦ ٣٠٠	اللوازم والمواد
٣٢٦ ٠٠٠	
١٥ ٥٨٨ ٧٠٠	مجموع التكاليف المقدرة

٤٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التقديرات لا تتضمن أي معلومات عن تمويل الأنشطة الموصوفة أعلاه. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل توضيح هذه المسألة في اللجنة الخامسة.

٤٣ - ويقترح رصد مبلغ ١٠٠ ٥٤٤ ٢ دولار لتغطية احتياجات السفر اللازمة لمكتب المدعي العام، ويمثل هذا نمواً قدره ٥٨٧ ٩٠٠ دولار عن الاعتماد المرصود لعام ١٩٩٩ وهو ٢٠٠ ٩٥٦ ١ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ميزانية السفر لمكتب المدعي العام لعام ٢٠٠٠ بنفس مستوى الإنفاق المسقط لعام ١٩٩٩ وهو ٢ ٢٩٥ ٠٠٠ دولار (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٤١، والمرفق الأول لهذا التقرير).

٤٤ - وبالنسبة للخدمات التعاقدية اللازمة لمكتب المدعي العام لعام ٢٠٠٠، يقترح رصد مبلغ ١٠٠ ٦٦ دولار، ولا يعكس هذا أي نمو للموارد بالمقارنة باعتماد عام ١٩٩٩. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على المبلغ المطلوب للخدمات التعاقدية لمكتب المدعي العام لعام ٢٠٠٠ بنفس مستوى الإنفاق المسقط لعام ١٩٩٩ وهو ٧٠٠ ٤٩ دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٤٢، والمرفق الأول لهذا التقرير).

جيم - قلم المحكمة

٤٥ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لقلم المحكمة في عام ٢٠٠٠ ما إجماليه ٩٠٠ ٢٣٩ ٧١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٧٩٤ ٦٥ دولار بعد احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى)، وهو ما يمثل زيادة إجماليها ٤٠٠ ٧٠١ ١ دولار (صافيه ٦٠٠ ١٢٧ ١ دولار بعد احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى) عن الاعتماد المرصود لعام ١٩٩٩ البالغ إجماليه ٥٠٠ ٥٣٨ ٦٩ دولار (صافيه ١٠٠ ٦٦٧ ٦٤ دولار بعد احتساب الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى). وبالإضافة إلى ذلك، سيتولى قلم المحكمة إدارة موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠٠٠ تقدر بمبلغ ١٠٠ ١٢١ ٢ دولار، مقابل ٩٨٥ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٩ (انظر A/54/518، الجدول ٧).

٤٦ - وفيما يتعلق بقلم المحكمة، تتألف احتياجات الملاك الواردة في الميزانية المقدرة المقترحة لعام ٢٠٠٠ من ٤٩٥ وظيفة (١٨٩ وظيفة من الفئة الفنية، و ١٩٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ١١٢ من موظفي الأمن)، ويشمل ذلك إنشاء ٥٧ وظيفة (٢١ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة و ١٣ من موظفي الأمن). وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠٠٠ عددا قدره ١٤ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية (وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ و ١٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة) (انظر المرجع نفسه، الجدول ٨). كما يتضمن الملاك المقترح لقلم المحكمة لعام ٢٠٠٠ إعادة تصنيف أربع وظائف. وتعرض في الفقرات من ٦٢ إلى ١٢٩ من المرفق الثاني لتقرير التمويل (A/54/518) بقدر من التفصيل مبررات إنشاء الوظائف الجديدة البالغ عددها ٥٧ وظيفة وحالات إعادة التصنيف الأربع، مع إيضاح أن ١٢ من الوظائف الجديدة تتصل بكوسوفو.

٤٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن احتياجات الملاك التي طُلبت لقلم المحكمة في الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩ تألفت من ٤٥٦ وظيفة (١٧٦ وظيفة من الفئة الفنية، و ١٨١ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ٩٩ من موظفي الأمن)، بما في ذلك إضافة ١٧١ وظيفة (٥٦ وظيفة من الفئة الفنية، و ٨٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ٢٨ من موظفي الأمن)، وشمل هذا ٤٦ وظيفة إضافية طُلبت في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨ و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة لدوائر المحكمة ورد بيانها تحت بند قلم المحكمة في ميزانية عام ١٩٩٩ (انظر A/53/651، الفقرات ٢٤ و ٢٦ و ٣٠ و ٥٠). وكانت اللجنة قد أوصت بالموافقة على ١٠١ وظيفة إضافية لقلم المحكمة لعام ١٩٩٩ و ٤٢ وظيفة إضافية لعام ١٩٩٨ (وبعدم الموافقة على ١٤ وظيفة إضافية لعام ١٩٩٩ و ٤ وظائف إضافية لعام ١٩٩٨).

٤٨ - وحسبما ترد الإشارة إليه في وثيقة التمويل (A/54/518، الفقرة ٥٠)، تشمل الوظائف الجديدة المقترحة البالغ عددها ٥٧ وظيفة ١٢ وظيفة وصفت بأنها متصلة بكوسوفو. ومن بين الوظائف البالغ مجموعها ١٧ وظيفة المطلوبة لتعزيز الدعم القضائي لدوائر المحكمة، هناك ٤ وظائف للخدمات القانونية العامة، و ٣ وظائف لمكتب رئيس قلم المحكمة، بما في ذلك خدمات الإعلام، و ٣٣ وظيفة للخدمات الإدارية. وكما يتبين من الفقرات أدناه، توصي اللجنة الاستشارية بإيلاء الأولوية للدعم القانوني والقضائي والخدمات المتصلة باللغات في المجال الإداري.

٤٩ - ويقترح إنشاء وظيفتين جديدتين لمكتب رئيسة قلم المحكمة: إحداهما وظيفة مساعد خاص برتبة ف - ٤ والأخرى وظيفة كاتب إداري من فئة الخدمات العامة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرتين ٦٩ و ٧٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن رئيسة قلم المحكمة تعتمد حالياً على خدمات موظف قانوني معاون (ف - ٢) لدعم مكتبها وأنه يُقترح نقل هذه الوظيفة إلى الشعبة القانونية الجديدة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٦٧).

٥٠ - ولا ترى اللجنة الاستشارية مبرراً لطلب وظيفة من الرتبة ف - ٤ ليشغلها مساعد خاص كي يؤدي مهام كان يؤديها موظف قانوني برتبة ف - ٢. وتتساءل اللجنة عن الأساس المنطقي لما يقترح من عمليات نقل الوظائف التي تنجم عنها طلبات لوظائف إضافية. وبناءً على ذلك، توصي اللجنة بأن يُضطلع بمهام الوظائف المقترحة عن طريق النقل الداخلي للوظائف. وينبغي أن يُتبع هذا الإجراء نفسه فيما يتعلق بالطلب المتعلق بإنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة للاضطلاع بالأعمال الإدارية المتصلة بزيادة الأنشطة الإعلامية، والطلب المتعلق بإنشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٣ ليشغلها مساعد خاص لنائب رئيس قلم المحكمة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرتين ٧٣ و ٧٥).

٥١ - ويرد إيضاح تفصيلي لطلب تخصيص موظفين إضافيين لقسم الدعم القانوني لدوائر المحكمة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات من ٧٦ إلى ٨٦). ويشمل هذا الطلب ما مجموعه ١٢ وظيفة من الفئة الفنية (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، و ٤ وظائف برتبة ف - ٣، و ٧ وظائف برتبة ف - ٢) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. ويشار (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٨١) إلى أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية سبق أن أوصت بعدم الموافقة على إنشاء أربع وظائف إضافية لموظفين قانونيين (وظيفة واحدة برتبة ف - ٤، و ٣ وظائف برتبة ف - ٢) (انظر A/53/651، الفقرة ٢٥). وبناءً على المعلومات المقدمة في الميزانية ومراعاة لتزايد عبء العمل القضائي الذي تضطلع به دوائر المحكمة الثلاث، توصي اللجنة بالموافقة على هذه الوظائف.

٥٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بالموافقة على الوظيفتين المقترحتين من فئة الخدمات العامة لقسم إدارة ودعم المحكمة (انظر A/54/518، المرفق الثاني، الفقرات ٨٧-٩٢)، بما في ذلك إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ لرئيس وحدة المحفوظات.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمقترحات المتعلقة بالشعبة القانونية (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات ٩٣-١٠٣، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفتي موظف قانوني معاون من الرتبة ف - ٢ لوحدة الدعم القانوني لقلم المحكمة، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة لقسم المجني عليهم والشهود. بيد أن اللجنة تعترض على الأساس المنطقي لإنشاء شعبة جديدة بدلا من إنشاء قسم للاضطلاع بالمهام المبينة في الفقرة ٩٣ من المرفق الثاني للتقرير. وتلاحظ اللجنة فيما يتعلق بعام ٢٠٠٠ أن هناك عددا من الأقسام في المحكمة تضم عددا كبيرا من الموظفين وليست مصنفة على أنها شعب. وتحذر اللجنة من النزوع إلى تضخيم المسميات التنظيمية على نحو يغري بعد ذلك بطلب رفع رتب الوظائف. وبناء على ذلك، تطلب اللجنة إجراء استعراض لهذه المسألة، وريثما تتوافر نتيجة ذلك الاستعراض، لا توصي اللجنة بالموافقة على إعادة تصنيف وظيفة المحامي العام من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١.

٥٤ - وتشمل مقترحات الوظائف الجديدة في شعبة الدعم الإداري ٥ وظائف من الفئة الفنية، و ١٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة، و ١٣ من موظفي الأمن (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات من ١٠٤ إلى ١٢٩). وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة الاستشارية إيضاحا بشأن ترتيبات التعاون الأمني مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في بعض الأمور مثل شؤون الأفراد والحماية الشرطية وأماكن العمل، وكذلك في بعض الخدمات الإدارية مثل ترتيبات السفر، والمشتريات، والخدمات الجوية في الميدان، وما إلى ذلك. وأبلغت اللجنة بأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أبرمتا اتفاقا بشأن الخدمات المشتركة لتوفير الخدمات الإدارية والتشغيلية في كوسوفو. وفي بداية الأمر، أوفد إلى كوسوفو موظفون من كل من المحكمة وإدارة عمليات حفظ السلام لإقامة بنية أساسية لعمل البعثة هناك. وأسهمت المحكمة في ذلك بتقديم موظفين من ذوي المهارات في مجالي الهندسة المعمارية وإدارة المباني، فضلا عن تقديم فنيين في مجالات الهندسة والإدارة والدعم الإلكتروني والإدارية (المالية). وقدمت الإدارة موظفين مختصين في مجالات الاتصالات وموظفين للشؤون السوقية والخدمات المالية وغيرهم من موظفي الدعم ذوي الخبرة في العمل بالبعثات الميدانية. وعملت تلك الأفرقة سويا من أجل تحديد أماكن المكاتب والإقامة، وإنشاء خطوط الإمداد، وإقامة وسائل الاتصال في جميع أنحاء المنطقة. وعلى وجه التحديد، أسهم الفنيون التابعون للمحكمة مساهمة رئيسية في إقامة شبكة الاتصال الإقليمية، باستخدام معدات تابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وإعداد التقييمات الأمنية الأولية المطلوبة من المقرر، وتقديم المساعدة المباشرة في إنشاء جهاز إعداد كشوف المرتبات وغيره من أجهزة الشؤون المالية. وفي مقابل ذلك، تمكنت الإدارة من استخدام موظفيها الهندسيين والسوقيين في تأمين الحيز المكتبي اللازم وجعله مناسبا للعمل، وإعادة إنشاء خدمات إمدادات المياه والكهرباء، وتوفير خدمات النقل. وتلقت المحكمة الدعم بالمركبات لاستخدامها خلال الاضطلاع بمشروعها الخاص باستخراج الجثث في كوسوفو الذي ضم ٣٠٠ شخص، بما في ذلك توفير أجهزة اللاسلكي المستعملة في المركبات لأغراض الاتصالات العادية والطائرة. ووفّر للمحكمة حيز مكتبي، مع استخدام الأثاث، وتوفير اللوازم، والخطوط الهاتفية، ومياه الشرب، وخدمات الدعم الإداري مثل خدمات توصيل النقدية (في حالة عدم توفر جهاز مصرفي محلي). ولم تتكبد أي تكاليف مباشرة نتيجة لتوفير هذه السلع والخدمات. وقد وفرت الجهود التعاونية للمحكمة والإدارة فوائد جمة لكل من المحكمة وإدارة عمليات حفظ السلام/بعثة الأمم المتحدة

للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واتفاق الخدمات المشتركة اتفاق مفتوح وسيظل نافذا مادامت الحاجة إليه قائمة.

٥٥ - وليس للجنة الاستشارية اعتراض على الوظيفة المقترحة من الرتبة ف - ٣ لموظف إداري في بريشتينا، سيكون مسؤولاً عن جميع المسائل الإدارية في مكتبي المحكمة في بريشتينا وسكوبيا، ووظيفة مساعد في مجال الرعاية من فئة الخدمات العامة (انظر المرجع نفسه، الفقرتين ١٠٧ و ١٠٨).

٥٦ - وطلبت وظائف جديدة لموظفي أمن تشمل وظيفة واحدة في زغرب، واثنين في بلغراد، وخمس في بريشتينا وخمس في سكوبيا (انظر المرجع نفسه، الفقرات ١٠٩-١١٣)، بهدف دعم المكاتب الميدانية الجديدة وكذلك تعزيز الترتيبات الأمنية الحالية في المكاتب الميدانية القائمة.

٥٧ - ومن المتوقع أن يعاد فتح مكتب بلغراد في عام ٢٠٠٠. (انظر، المرجع نفسه، الفقرة ١١١). وطلبت اللجنة الاستشارية إيضاحاً عن الكيفية التي حُسبت بها تكلفة الموظفين في بلغراد وعن حالة الاتفاق الذي تم الدخول فيه مع الحكومة لإعادة فتح المكتب. وأبلغت اللجنة بأن التقرير يتضمن تخصيص ما يلي للمكتب الميداني في بلغراد:

(أ) الوظائف: ف - ٤، لرئيس البعثة؛ و ف - ٢، موظف عمليات لشؤون العمليات؛ وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لسكرتير؛ وظيفتان لضابطي أمن؛

(ب) أماكن الإقامة: الاعتماد الخاص بالإيجار، لا شيء؛ التنظيف، ٦٠٠ ١٠ دولار؛ المنافع، ٩٠٠ ٢ دولار؛

(ج) الاتصالات: ١٥ ٠٠٠ دولار.

وأبلغت اللجنة بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترفض، منذ خريف عام ١٩٩٨، منح تأشيرات لموظفي المحكمة. وفي ظل هذه الظروف، توصي اللجنة بعدم تخصيص أي أموال للمكتب الميداني في بلغراد في هذه المرحلة من أجل ضابطي أمن، ولأماكن المكاتب، والاتصالات. وعندما يعاد فتح المكتب، يمكن إدراج التكاليف ذات الصلة في تقرير الأداء.

٥٨ - وطلبت ثلاث وظائف إضافية (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات ١١٥-١١٧) لقسم الشؤون المالية بشعبة الدعم الإداري: وظيفة واحدة برتبة ف - ٢ لأمين الخزانة، الذي سيعمل بصفته جهة التوقيع الرئيسية باسم المحكمة، ويشرف على عمل مكتب الصراف ووحدة الخزانة، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة، إحداهما لتقديم المساعدة في مجال المصروفات النقدية في الميدان، والأخرى للمساعدة في تجهيز كشوف المرتبات.

٥٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظتها المتعلقة بمقترح عام ١٩٩٩ وكذلك بالتقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، ومفادها أن هناك، فيما يبدو، محاولة للتحسب لجميع الاحتمالات، ولكن لم يبذل جهد يذكر لاستيعاب بعض ما أضيف إلى حجم العمل والمهام (A/53/651، الفقرة ٤٧). وتكرر اللجنة الإعراب عن هذا الرأي فيما يتعلق ببعض الطلبات الواردة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠. ففي قسم الشؤون المالية، على سبيل المثال، تمت في ميزانية عام ١٩٩٩، زيادة الموارد القائمة من الموظفين (وظيفة واحدة برتبة ف - ٣، ووظيفة برتبة ف - ٢، و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة) بإضافة ثماني وظائف جديدة (واحدة برتبة ف - ٢، و ٧ من فئة الخدمات العامة) وأعيد تصنيف وظيفة رئيس القسم من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤؛ واقترحت خمس من الوظائف السبع الجديدة من فئة الخدمات العامة لتقديم المساعدة في مجال الشؤون المالية في المهام المتصلة بمشرف لكشوف المرتبات ومساعد لكشوف المرتبات، من أجل المساعدة في إنجاز متعلقات العدد المتزايد من الموظفين والموظفين الميدانيين والمدفوعات الشهرية (A/C.5/53/13، الفقرتان ٨٥ و ٨٦). وترى اللجنة أن المهام المشار إليها في تقرير التمويل لعام ٢٠٠٠ (A/54/518، المرفق الثاني، الفقرات ١١٥ - ١١٧) بالنسبة للوظائف الجديدة الثلاث المقترحة ينبغي أن تناط بالمجموعة التكميلية من الموظفين، الموجودة حالياً في قسم الشؤون المالية. وهذا المجال من المجالات التي يمكن أن يفضي فيها التشغيل الآلي إلى رفع الإنتاجية وتجنب الحاجة إلى موظفين إضافيين. ولذلك لا توصي اللجنة بإنشاء ثلاث وظائف إضافية لهذا القسم (وظيفة برتبة ف - ٢ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة).

٦٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بالنسبة لميزانية عام ١٩٩٩، تمت زيادة الموارد القائمة من الموظفين في قسم الموارد البشرية (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٢، و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة، اثنتان منهما ممولتان من مصادر خارجة عن الميزانية) بخمس وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة (A/C.5/53/13، الفقرة ٨٧). وبالنسبة للميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٠، مطلوب ثلاث وظائف جديدة من فئة الخدمات العامة لقسم الموارد البشرية (A/54/518، المرفق الثاني، الفقرة ١١٩). بيد أن اللجنة تعتبر هذا الطلب غير مبرر بالقدر الكافي. فعلى سبيل المثال، تلاحظ اللجنة أن وظيفة مساعد إداري مطلوبة لأن رئيس القسم كثيراً ما يتغيب عن المكتب لحضور الاجتماعات والمقابلات والقيام بأنشطة أخرى. وبناء على ذلك، لا توصي اللجنة بالموافقة على الوظائف الإضافية الثلاث المقترحة من فئة الخدمات العامة، وتطلب استيعاب المهام المتعلقة بها. على أن اللجنة تؤيد إعادة تصنيف وظيفة موظف إدارة شؤون الموظفين من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ للأسباب التي جرت بيانها (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٢٠).

٦١ - وتشمل الاحتياجات المتعلقة بخدمات المؤتمرات واللغات وظيفتين برتبة ف-٣ لمترجمين، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة لمساعدين في شؤون اللغات، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة لكاتبين لتجهيز النصوص. (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات ١٢١ - ١٤١). وبلاستفسار عن ذلك، أبلغت اللجنة بأن معدل الشغور في خدمات اللغات بلغ ١٢,٦ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير). وأبلغت اللجنة بأن المحكمة كثيراً ما تواجه صعوبات في توظيف موظفي لغات مؤهلين. وتلاحظ اللجنة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ١٢٣) أن هذا الطلب يتماشى مع توصيات

الدوائر الابتدائية بتعجيل إجراءات المحاكمة، وأنه بالنظر إلى عدد المحاكمات التي تشمل عدة شركاء في التهم، ستحتاج أفرقة مكتب المدعي العام إلى مزيد من الدعم لتعجيل أعمالها، مستعينة بمساعدين في شؤون اللغات. وتلاحظ اللجنة أنه توجد في الوقت الحاضر وظيفتان لكاتبتي تجهيز النصوص تدعم ٤٦ مترجما باللغة الانكليزية، ووظيفتان لدعم المترجمين باللغة الفرنسية (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ١٢٤). وتوصي اللجنة بقبول هذا المقترح.

٦٢ - وتُقترح وظيفة واحدة برتبة ف - ٢ وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة لقسم الدعم الالكتروني والاتصالات ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لقسم الخدمات العامة (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرات ١٢٥-١٢٩). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء الوظيفة الجديدة برتبة ف-٢ لمدير نظام ريالتي، على النحو المقترح. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظائف الإضافية الخمس من فئة الخدمات العامة وتطلب أن يتم استيعاب المهام الخاصة بها.

٦٣ - ويصل المبلغ المقترح لتكاليف الموظفين الأخرى إلى ٩٠٠ ٨٩٤ ٤ دولار، وهو يمثل انخفاضا قدره ٤٠٠ ٦٢ دولار بالمقارنة مع اعتماد عام ١٩٩٩ البالغ ٣٠٠ ٩٥٧ ٤ دولار (انظر A/54/518، الجدول ٧). ويتصل الانخفاض في الاحتياجات أساسا بالتغيير المزمع إدخاله في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ على كتابة محاضر المحكمة باللغة الفرنسية من الطريقة المباشرة إلى طريقة الكتابة عن بُعد، وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة اللازمة لفرز الوثائق المضبوطة، ومشروعي استخراج الجثث والعمل الإضافي لدعم التحقيقات في كوسوفو (انظر المرجع نفسه، المرفق الثاني، الفقرة ٥١). وستشمل الاحتياجات المقترحة مبالغ للعمل الإضافي (٢٠٠ ٥١٢ دولار)، والمساعدة المؤقتة للترجمة التحريرية والترجمة الشفوية (١٠٠ ٣٦٨ دولار)، وتدوين المحاضر الحرفية (٩٠٠ ٨١٩ دولار)، والترجمة الشفوية في الميدان (٥٠٠ ٨٩٦ دولار)، وكذلك المساعدة المؤقتة العامة لمشاريع فرز الوثائق (٥٠٠ ٤٨٧ ١ دولار)، وفترات ذروة عبء العمل في مشروعي استخراج الجثث (٨٠٠ ٢١٣ دولار)، والأمن الميداني (٨٠٠ ٣١١ دولار)، والاحتياجات الأخرى إلى المساعدة المؤقتة العامة (١٠٠ ٢٨٥ دولار)، المتصلة بتعيين من يحل محل الموظفين الغائبين في إجازات مرضية أو إجازات أمومة، أو لتغطية احتياجات أو فترات ذروة غير متوقعة.

٦٤ - وترحب اللجنة الاستشارية بالاستعاضة عن الطريقة المباشرة لتدوين محاضر المحكمة بالتدوين عن بُعد. وتلاحظ اللجنة أن المحكمة حققت في عام ١٩٩٨، تحت بند قلم المحكمة، وفورات في تكاليف الموظفين الأخرى بمبلغ ٢٠٠ ٥٠١ دولار وأنه من المتوقع أن تنخفض النفقات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى في عام ١٩٩٩ بزهاء ٩٠٠ ٧٥٢ ١ دولار، أو ٣٥ في المائة من اعتماد عام ١٩٩٩ البالغ ٣٠٠ ٩٥٧ ٤ دولار (انظر A/54/395، الفقرة ٩ (ب)، والمرفق الأول لهذا التقرير). واستنادا إلى التجربة السابقة، توصي اللجنة بالموافقة على مبلغ قدره ٤١٠ ٤٠٥ ٤ دولارات، يمثل انخفاضا بزهاء ١٠ في المائة عن المبلغ المقترح.

٦٥ - ويطلب مبلغ قدره ٨٠٠ ٨٩ دولار لتغطية التكاليف المتصلة بالشهود من الخبراء (٥٨ ٠٠٠ دولار) والدعم في مجال اللغات والمحفوظات (٨٠٠ ٣١ دولار). (انظر A/54/518، الفقرة ٥٢). وتوصي اللجنة بقبول هذا المقترح للأسباب المذكورة في التقرير.

٦٦ - وتمثل الميزانية المقترحة للسفر والبالغة ٣٦٤ ٠٠٠ ٢ دولار انخفاضا قدره ٥٦٩ ٩٠٠ دولار يعزى أساسا إلى انخفاض عدد الشهود التقديري في عام ٢٠٠٠. (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٥٣). وأظهرت التجربة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ أن المدة التي يمكثها الشهود يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا حسب عدد المدعى عليهم وتعقيد القضية. وفي عام ١٩٩٨، حققت المحكمة وفورات في التكاليف في إطار ميزانية السفر لقلم المحكمة بمبلغ ٣٠٠ ١٧٥ دولار، وذلك أساسا في مجال سفر الشهود (انظر A/54/395، الفقرة ١٢ (ب)). وفي عام ١٩٩٩، من المتوقع أن تتحقق وفورات في تكاليف السفر تحت بند قلم المحكمة بمبلغ ٤٠٠ ٩٦٢ دولار، أو ٣٣ في المائة من الاعتماد (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). واستنادا إلى التجربة السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد قدره ٦٠٠ ١٢٧ ٢ دولار لميزانية السفر لقلم المحكمة، يمثل انخفاضا بزهاء ١٠ في المائة عن المبلغ المقترح.

٦٧ - وتقدر احتياجات قلم المحكمة إلى الخدمات التعاقدية بمبلغ ٢٠٠ ٦٤٩ ١٩ دولار، وهو يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٠٠٥ ١ دولار تعود أساسا إلى الاتفاقات المنقحة للخدمات المقدمة إلى المحتجزين، وبداية تدوين المحاضر باللغة الفرنسية من جانب متعهد مؤسسي، وزيادة احتياجات الترجمة التعاقدية من أجل الوفاء بالمتطلبات العاجلة الناجمة عن أنشطة المحاكمة والاستئناف (انظر A/54/518، الفقرة ٥٤).

٦٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجزء الأكبر من الطلب المتصل بالخدمات التعاقدية يتعلق بمحامي الدفاع (٩٠٠ ٠٠٠ ١٣ دولار)، ويمثل زهاء ١٣,٨ في المائة من مجموع صافي النفقات المسقطة للمحكمة في عام ٢٠٠٠. وكما أشير إليه في تقرير التمويل (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٤٥ (أ))، حُسب هذا المبلغ التقديري على أساس ٤٠ متهما محتجزا. وقد أعربت اللجنة في السابق عن قلقها إزاء زيادة تكلفة الأنشطة المتصلة بمحامي الدفاع، ولأن هذه الأنشطة أصبحت معقدة بحيث تستحيل إدارتها، وأصبح من الصعب رصد نفقاتها والتحكم فيها. وفي هذا الصدد، وبلاستفسار عن ذلك، أبلغت رئيسة قلم المحكمة اللجنة بأنه يجري النظر في إجراءات جديدة. وتشجع اللجنة هذا المسعى وتأمل أن يتم استكشاف إمكانية وضع معدلات قياسية.

٦٩ - وتحت بند الخدمات التعاقدية، تقدر تكلفة الخدمات المقدمة إلى المحتجزين بمبلغ ٣٣٧٦ ٩٠٠ ٢ دولار (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٥٤ (ب)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اتفاقا جديدا قد أبرم مع حكومة هولندا بشأن حراس الاحتجاز والمرافق المعدة للمحتجزين. ويوجد الآن اتفاق شامل يتضمن عدة عناصر كانت المحكمة سابقا تدفع تكلفة كل منها على حدة. وتبلغ التكلفة العامة لزنانات الاحتجاز ٥٨٠ ٧٤٩ ٦ غيلدر هولندي (٢٤٥ ٠٠٠ ٣ دولار). ودخلت المحكمة في اتفاقين آخرين، أحدهما مع حكومة النمسا لحراس احتجاز واحد، والآخر مع حكومة الدانمرك لثلاثة حراس احتجاز. ويقدر مجموع تكلفة هؤلاء الحراس الأربعة بمبلغ ٩٠٠ ١٣١ دولار.

٧٠ - وفي عام ١٩٩٨ بلغت الوفورات في بند الخدمات التعاقدية ٣٠٠ ٥٦٨ دولار أو ٤,٧ في المائة من اعتماد عام ١٩٩٨ البالغ ٧٠٠ ١٢٠٩٥ دولار. وشمل هذا المبلغ وفورات في تكاليف محامي الدفاع بلغت ٩٠٠ ٥٢٥ دولار وشكلت نحو ٥ في المائة من الاعتماد (انظر A/54/395، الفقرة ١٣). ويشير الإنفاق على الخدمات التعاقدية المسقط لعام ١٩٩٩ في بند قلم المحكمة إلى وفورات مقدرة بمبلغ ٦٠٠ ٣٠٥ ١ دولار أو ٧ في المائة من اعتماد عام ١٩٩٩ البالغ ٣٠٠ ٦٤٣ ١٨ دولار (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). واستنادا إلى الخبرة السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على رصد اعتماد قدره ٧٠٠ ٦٦٦ ١٨ دولار لاحتياجات قلم المحكمة من الخدمات التعاقدية، ويقل هذا المبلغ نحو ٥ في المائة عن المبلغ المقترح.

٧١ - ومطلوب رصد مبلغ ٥٠٠ ٩٧٣ ١٣ دولار لمصروفات التشغيل العامة (١٠٠ ١٢١ ٩ دولار) والتعديلات في أماكن العمل، (٧٠٠ ٧١١ دولار)، واللوازم والمواد (٨٠٠ ١٥٣ ١ دولار) واقتناء المعدات (٩٠٠ ٩٨٦ ٢ دولار) (انظر A/54/518، الفقرات ٥٦-٥٩).

٧٢ - ويزيد مبلغ الـ ١٠٠ ١٢١ ٩ دولار المقدر لمصروفات التشغيل العامة ٩٠٠ ٦٣٠ دولار على اعتماد عام ١٩٩٩. ويعود مبلغ ٢٠٠ ٦٨٧ ٣ دولار إلى إيجار أماكن العمل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المحكمة هي في معرض اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على حيّز إضافي للمكاتب في عام ٢٠٠٠ (تبلغ مساحته نحو ٣٠٠ ٥ متر مربع) يتسع لنحو ٢١٠ أشخاص. وسيكون هناك متسع في عام ٢٠٠٠ بين هذا الحيز ومبنى مقر المحكمة لنحو ٨٦٠ شخصا (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٥٦).

٧٣ - وكما يتبيّن من تقرير الأداء لعام ١٩٩٨ (A/54/395، الفقرات ١٤-١٨)، تحققت في فئات الإنفاق التالية وفورات في التكاليف بلغت ٩٠٠ ٢٠٧ ٢ دولار أو ١٧,٥ في المائة من المبالغ المرصودة (٨٠٠ ٤٩٩ ١١ دولار). ومصروفات التشغيل العامة (٨٠٠ ٦٤٧ دولار) واللوازم والمواد (٣٠٠ ٥٠٨ دولار) والأثاث والمعدات (٣٠٠ ٦٧٤ دولار) والتعديلات في أماكن العمل (٥٠٠ ١٧٧ دولار). ويشير الإنفاق المسقط لعام ١٩٩٩ لهذه الفئات الأربع إلى وفورات تقدر بنحو ١٠٠ ١٠٤٢ ١ دولار وتمثل نحو ٧ في المائة من المبلغ المرصود (١٤ ٦٩٧ ٠٠٠ دولار) (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). واستنادا إلى الخبرة السابقة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد مبلغ ١٠٠ ٥٧٦ ١٢ دولار لفئات الإنفاق الأربع هذه، ويقل هذا المبلغ نحو ١٠ في المائة عن المبلغ المقترح.

٧٤ - وفي مقترحات عام ٢٠٠٠، يرد بند إزالة الألغام تحت مصاريف التشغيل العامة (انظر A/54/518، الفقرة ٥٦ (ق) و (خ)) ولا ينطوي بذلك على أي وظائف. وتشمل المقترحات مبلغ ١٠٠ ٢٩٢ دولار لخدمات إزالة الألغام: ٦٠٠ ١٤٩ دولار منه للبوسنة والهرسك و ٥٠٠ ١٤٢ دولار لكوسوفو. ولدى الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن هذين المبلغين يستندان إلى أحدث العقود التي اضطلعت بها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإزالة الألغام في مشروع عام ١٩٩٩ لإخراج الجثث في البوسنة والهرسك وإلى المواقع المقرر إخراج الجثث منها في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يتعين على المحكمة مرة أخرى الاضطلاع بعملية إزالة الألغام في البوسنة والهرسك بمعزل عن قوة تثبيت الاستقرار. أما في كوسوفو فيعود المبلغ المقدر

إلى خدمات إزالة الألغام خارج حدود الخدمات التي قد تكون قوة كوسوفو قادرة على توفيرها وإلى تكاليف فريق تحت الطلب للتخلص من المعدات المتفجرة سوف يوفر خدمات عند الاقتضاء لكل من فريقي عمليات إخراج الجثث. ومن المطلوب رصد مبلغ ١٨٩ ٠٠٠ دولار للتأمين ضد حوادث إزالة الألغام يتكون من ٦٣ ٠٠٠ دولار للبوسنة والهرسك و ١٢٦ ٠٠٠ دولار لكوسوفو.

٧٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من آخر تقرير عن الإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات الواردة في الدراسة التي أجراها الخبيران المستقلان في تموز/يوليه ١٩٩٨ عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل A/53/662 و Corr.1، الفقرة ٢٩٤ أن الخبيرين دعيا الدول الأعضاء في توصيتهما رقم ١٠ إلى الموافقة على تمويل نفقات إنشاء قدرة ربط عن بعد في نظام المعلومات الإدارية المتكامل لدعم عمليات حفظ السلام والمحكمتين وعمليات الوكالات الأخرى المهمة بالأمر (انظر A/54/7/Add.4، المرفق الأول). وتشير تعليقات الإدارة إلى أن التقدم المحرز كان أبطأ من المتوقع بسبب الحاجة إلى توجيه الموارد الموجودة نحو أنشطة أخرى ذات أولوية في إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام. وتأسف اللجنة لعدم إحراز تقدم في تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في عمليات حفظ السلام وفي المحكمتين. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يسير قدما بخطى حثيثة في تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المحكمتين وأن يدرج في تقرير الميزانية القادم تقديرات في هذا الصدد.

٧٦ - واستنادا إلى الخبرة الأخيرة، ترى اللجنة الاستشارية أن المراجعة السنوية لحسابات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد تعوق تحقيق الهدف المنشود. فهي تلقي عبئا ثقيلا على عاتق مجلس مراجعي الحسابات ولا تعطي مسؤولي المحكمة وقتا كافيا لتنفيذ ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة لم تعلن رأيها بعد بشأن الفترة المالية للمحكمتين، على الرغم من أن الأمانة العامة اعتمدت في الواقع فترة مالية مدتها سنتان. وبناء عليه، توصي اللجنة باعتماد سنتين تقويميتين للفترة المالية للمحكمة مع مراجعة حسابات فترة السنتين المقابلة لها، ولكن بشرط مواصلة وضع ميزانية سنوية وتقرير الأنصبة السنوية فيها. وتوصي اللجنة فضلا عن ذلك بإصدار تقارير مراجعة الحسابات في وثائق مستقلة لكل محكمة على حدة.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٧ - بناء على التوصيات والملاحظات المبينة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على رصد مبلغ إجماليه ٤٠٠ ١٤٩ ١٠٦ دولار (صافيه ٦٠٠ ٩٤٢ ٩٥ دولار) لعمليات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٠. ويمثل هذا المبلغ انخفاضا إجماليه ٥٠٠ ٥٢١ ٤ دولار (صافيه ٥٠٠ ٣٠٨ ٤ دولار) مقارنة بالتقدير البالغ إجماليه ٩٠٠ ٦٧٠ ١١٠ دولار (صافيه ١٠٠ ٢٥١ ١٠٠ دولار) المبين في الفقرة ٦٢ من الميزانية المقترحة (A/54/518). وفيما يلي موجز لتخفيضات الوظائف التي أوصت بها اللجنة وموجز لعمليات إعادة التصنيف التي لم توصي اللجنة بالموافقة عليها:

موجز لتخفيضات الوظائف التي أوصت بها
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الوحدة التنظيمية	الوظائف	رقم الفقرة
مكتب المدعي العام رئيس، وحدة دعم المحاكمات، شعبة الادعاء	وظيفة واحدة برتبة ف-٢	٢٥
وحدة المستشارين القانونيين للأفرقة، شعبة الادعاء	وظيفتان برتبة ف-٣	٢٥
قسم المشورة القانونية، شعبة الادعاء	وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة	٢٧
فريق كوسوفو، شعبة التحقيقات	وظيفة واحدة برتبة ف-٤ و ٥ وظائف برتبة ف-٣ و ٣ وظائف برتبة ف-٢	٣١
وحدة استخبارات الهاربين والمصادر الحساسة، شعبة التحقيقات	وظيفة واحدة برتبة ف-٣	٣٢
مجموعة الدعم الإداري، شعبة التحقيقات	وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة	٣٤
وحدة الدعم الإعلامي، شعبة التحقيقات	وظيفتان من فئة الخدمات العامة	٣٦
قلم المحكمة مكتب رئيس قلم المحكمة	وظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة	٥٠
خدمات شؤون الإعلام	وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة	٥٠
مكتب نائب رئيس قلم المحكمة	وظيفة واحدة برتبة ف-٣	٥٠
قسم الأمن والسلامة	وظيفتان من وظائف ضباط الأمن	٥٧
قسم الشؤون المالية	وظيفة واحدة برتبة ف-٢ ووظيفتان من فئة الخدمات العامة	٥٩
قسم الموارد البشرية	٣ وظائف من فئة الخدمات العامة	٦٠
قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات	٤ وظائف من فئة الخدمات العامة	٦٢
قسم الخدمات العامة	وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة	٦٢

مجموع الوظائف غير الموصى بالموافقة عليها لعام ٢٠٠٠، ٣٤ وظيفة (١٦ من الفئة الفنية و١٦ من فئة الخدمات العامة ووظيفتان من وظائف ضباط الأمن).

موجز لعمليات إعادة التصنيف التي لم توص
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
بالموافقة عليها

الوحدة التنظيمية	الوظائف	رقم الفقرة
مكتب المدعي العام وحدة المستشاريين القانونيين للأفرقة، شعبة الادعاء	٣ ف-٤ إلى ف-٥	٢٦
قسم المشورة القانونية، شعبة الادعاء	١ ف-٣ إلى ف-٤	٢٨
قلم المحكمة، مكتب المحامي العام	١ ف-٥ إلى مد-١	٥٣

المرفق الأول

النفقات المتوقعة للمحكمة الدولية

ليوغوسلافيا السابقة، سنة ١٩٩٩

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات				الاعتمادات	
الفرق	توقعات ١٩٩٩	المتوقعة للفترة تشريين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر	في ٣٠ أيلول/ سبتمبر		
					المجموع
٣٠٧١,٠	٤٢ ٩٣٥,٧	١٢ ٨٥٦,١	٣٠ ٠٧٩,٦	٤٦ ٠٠٦,٧	الوظائف المؤقتة
٢٠٢٦,١	٤ ٧٤٨,٢	٢٠٣٠,٠	٢ ٧١٨,٢	٦ ٧٧٤,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
٢٨,٦	٢ ٤٩٢,٦	٦٦٦,٨	١ ٨٢٥,٨	٢ ٥٢١,٢	تعويضات للقضاة
٢٥٩,٠	١٨٢,١	١٠٦,٣	٧٥,٨	٤٤١,١	الاستشاريون والخبراء
٤٨٤,٧	٤ ٤٧٠,٦	٨٤٦,٤	٣ ٦٢٤,٢	٤ ٩٥٥,٣	السفر
١ ٣٢١,٠	١٧ ٣٨٨,٤	١ ٥٧٦,٢	١٥ ٨١٢,٢	١٨ ٧٠٩,٤	الخدمات التعاقدية
(١,٥)	٥,٥	٤,٠	١,٥	٤,٠	الضيافة
١٢٤,٨	٨ ٣٦٥,٤	٢ ٥٤٨,٣	٥ ٨١٧,١	٨ ٤٩٠,٢	مصرفات التشغيل العامة
٣٧٩,٣	٩٣٠,٥	٣٥٠,٨	٥٧٩,٧	١ ٣٠٩,٨	اللوازم والمواد
٥٢,٧	٣ ٨٣٥,٠	١ ٩٦٤,٣	١ ٨٧٠,٧	٣ ٨٨٧,٧	اقتناء المعدات
٤٦٧,٥	٥٤١,٨	٤٥٠,٠	٩١,٨	١ ٠٠٩,٣	أعمال البناء، التعديلات
٨ ٢١٣,٢	٨٥ ٨٩٠,٦	٢٣ ٣٩٩,٢	٦٢ ٤٩٦,٦	٩٤ ١٠٣,٨	المجموع (صاف)
					دوائر المحكمة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الوظائف المؤقتة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
٢٨,٦	٢ ٤٩٢,٦	٦٦٦,٨	١ ٨٢٥,٨	٢ ٥٢١,٢	تعويضات للقضاة
٠,٠	١٥,٠	٦,٣	٨,٧	١٥,٠	الاستشاريون والخبراء
٠,٠	٦٥,٢	٣١,٤	٣٣,٨	٦٥,٢	السفر
٢٨,٦	٢ ٥٧٢,٨	٧٠٤,٥	١ ٨٦٨,٣	٢ ٦٠١,٤	المجموع (صاف)
					مكتب المدعي العام
١٠٣٦,١	٢١ ٨٩٦,٣	٦ ٣١٦,٩	١٥ ٥٧٩,٤	٢٢ ٩٣٢,٤	الوظائف المؤقتة
٥٠٦,٥	١ ٣١٠,٥	٦٣٠,٠	٦٨٠,٥	١ ٨١٧,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
(٤٨,٤)	١١٢,٠	٥٠,٠	٦٢,٠	٦٣,٦	الاستشاريون والخبراء
(٣٣٨,٨)	٢ ٢٩٥,٠	٦٠٠,٠	١ ٦٩٥,٠	١ ٩٥٦,٢	السفر

النفقات				الاعتمادات	
الفرق	توقعات ١٩٩٩	المتوقعة للفترة تشريع الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر	في ٣٠ أيلول/ سبتمبر		
١٦,٤	٤٩,٧	٤٠,٠	٩,٧	٦٦,١	الخدمات التعاقدية
١ ١٧١,٨	٢٥ ٦٦٣,٥	٧ ٦٣٦,٩	١٨ ٠٢٦,٦	٢٦ ٨٣٥,٣	المجموع (صاف)
					قلم المحكمة
٢ ٠٣٤,٩	٢١ ٠٣٩,٤	٦ ٥٣٩,٢	١٤ ٥٠٠,٢	٢٣ ٠٧٤,٣	الوظائف المؤقتة
١ ٧٥٢,٩	٣ ٢٠٤,٤	١ ٣٠٠,٠	١ ٩٠٤,٤	٤ ٩٥٧,٣	تكاليف الموظفين الأخرى
٣٠٧,٤	٥٥,١	٥٠,٠	٥,١	٣٦٢,٥	الاستشاريون والخبراء
٩٦٢,٤	١ ٩٧١,٥	٢٠٠,٠	١ ٧٧١,٥	٢ ٩٣٣,٩	السفر
١ ٣٠٥,٦	١٧ ٣٣٧,٧	١ ٥٣٦,٠	١٥ ٨٠١,٧	١٨ ٦٤٣,٣	الخدمات التعاقدية
(١,٥)	٥,٥	٤,٠	١,٥	٤,٠	الضيافة
١٤١,١	٨ ٣٤٩,١	٢ ٥٤٠,٠	٥ ٨٠٩,١	٨ ٤٩٠,٢	مصرفات التشغيل العامة
٣٨٠,٨	٩٢٩,٠	٣٥٠,٠	٥٧٩,٠	١ ٣٠٩,٨	اللوازم والمعدات
٥٢,٧	٣ ٨٣٥,٠	١ ٩٦٤,٣	١ ٨٧٠,٧	٣ ٨٨٧,٧	اقتناء المعدات
٤٦٧,٥	٥٤١,٨	٤٥٠,٠	٩١,٨	١ ٠٠٩,٣	أعمال البناء، التعديلات
٧ ٤٠٣,٨	٥٧ ٢٦٣,٣	١٤ ٩٢٨,٣	٤٢ ٣٣٥,٠	٦٤ ٦٦٧,١	المجموع (صاف)
					فريق الخبراء
(٢٣٣,٣)	٢٣٣,٣	١٠٠,٠	١٣٣,٣	٠,٠	تكاليف الموظفين الأخرى
(١٣٨,٩)	١٣٨,٩	١٥,٠	١٢٣,٩	٠,٠	السفر
(١,٠)	١,٠	٠,٢	٠,٨	٠,٠	الخدمات التعاقدية
(١٦,٣)	١٦,٣	٨,٣	٨,٠	٠,٠	مصرفات التشغيل العامة
(١,٥)	١,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٠	اللوازم والمعدات
(٣٩١,٠)	٣٩١,٠	١٢٤,٣	٢٦٦,٧	٠,٠	المجموع (صاف)

المرفق الثالث

إحصاء للوظائف المأذون بها للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حسب
المكتب وفئة الوظيفة والدرجة (في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)

الدرجة	المأذون بها	مشغولة	شاغرة	معدل الشغور (نسبة مئوية)
مكتب المدعي العام				
المكتب المباشر للمدعي العام	١٩	١٦	٣	١٥,٨
المجموع الفرعي للشعبة:	١٩	١٦	٣	١٥,٨
شعبة الادعاء				
مكتب المدعي العام، شعبة الادعاء	٣٩	٣٩		٠,٠
قسم المحاكمات	١٦	١٥	١	٦,٣
وحدة المستشارين القانونيين للأفرقة	١٤	١٣	١	٧,١
القسم الاستشاري القانوني	١٠	٩	١	١٠,٠
المجموع الفرعي	٧٩	٧٦	٣	٣,٨
شعبة التحقيقات				
مكتب الرئيس، شعبة التحقيقات	٢٨	٢٧	١	٣,٦
قسم التحقيقات الجنائية الأول	٣١	٢٨	٣	٩,٧
قسم التحقيقات الجنائية الثاني	٢٩	٢٨	١	٣,٤
قسم التحقيقات الجنائية الثالث	٤١	٣٦	٥	١٢,٢
قسم الأبحاث المتعلقة بالقيادة	١٢	١٢		٠,٠
قسم التحليل العسكري	١٣	١٢	١	٧,٧
قسم العمليات	٢٧	٢٢	٥	١٨,٥

الدرجة	المأذون بها	مشغولة	شاغرة	معدل الشغور (نسبة مئوية)
عمليات كوسوفو، المساعدة المؤقتة العامة				٠,٠
المجموع الفرعي	١٨١	١٦٥	١٦	٨,٨
قسم المعلومات والأدلة				
قسم المعلومات والأدلة	٦٧	٦٢	٥	٧,٥
المجموع الفرعي	٦٧	٦٢	٥	٧,٥
المجموع الفرعي لمكتب المدعي العام	٣٤٦	٣١٩	٢٧	٧,٨
مكتب قلم المحكمة				
مكتب قلم المحكمة	٤	٤		٠,٠
وحدة شؤون المعلومات	١١	١١		٠,٠
قسم الأمن والسلامة	١٠٤	١٠٠	٤	٣,٨
وحدة الدعم القانوني لقلم المحكمة	٤	٤		٠,٠
المجموع الفرعي	١٢٣	١١٩	٤	٣,٣
شعبة شؤون الدعم القضائي				
مكتب نائب رئيس قلم المحكمة	٣	٣		٠,٠
قسم الدعم القانوني للدوائر	٣٨	٣٨		٠,٠
قسم المجني عليهم والشهود	٢٣	٢١	٢	٨,٧
قسم الإدارة والدعم للمحكمة	١٥	١٢	٣	٢٠,٠
وحدة الاحتجاز	٧	٥	٢	٢٨,٦
وحدة محامي الدفاع	٥	٥		٠,٠
وحدة المكتبة والمراجع	٢	٢		٠,٠
وحدة المحفوظات	٤	٤		٠,٠

الدرجة	المأذون بها	مشغولة	شاغرة	معدل الشغور (نسبة مئوية)
المجموع الفرعي	٩٧	٩٠	٧	٧,٢
شعبة الخدمات والإدارة				
مكتب كبير الموظفين الإداريين	٩	٩		٠,٠
قسم الموارد البشرية	١٢	١١	١	٨,٣
قسم التمويل	١٤	١٤		٠,٠
قسم الخدمات العامة	٢٦	٢٥	١	٣,٨
قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات	٤٣	٣٨	٥	١١,٨
قسم الدعم للمؤتمرات واللغات	١٠٣	٩٠	١٣	١٢,٦
قسم المشتريات والسفر	١١	١٠	١	٩,١
المجموع الفرعي للشعبة	٢١٨	١٩٧	٢١	٩,٦
المجموع الفرعي لقلم المحكمة	٤٣٨	٤٠٦	٣٢	٧,٣
المجموع	٧٨٤	٧٢٥	٥٩	٧,٥
